

ة الحصار

هون الكارثة



باحثون وتجار لـ «الميثاق»:

استمرار الحصار سيؤدي إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة

أكد باحثون وخبراء وتجار أن استمرار السعودية وحلفائها في إغلاق المنافذ اليمنية وعلى رأسها ميناء الحديدة والصليف ومطار صنعاء الدولي أمام تدفق المواد الغذائية والأدوية والسلع الضرورية والوقود أمر لا يجب إغفال خطورته والتكهن بنتائج الكارثية على البلاد وخاصة الاحتياجات الأساسية من غذاء ودواء ووقود وغيره.

مشيرين في تصريحات لـ «الميثاق» إلى أن المخزون الغذائي قد لا يزيد عن شهر، ناهيك عما حدثه هذا القرار العدواني الإجرامي من قبل السعودية من انعدام سلع ضرورية وارتفاع الأسعار بسبب الوقود، وخاصة الديزل الذي أثر بشكل كبير جداً على نقل المواد الغذائية والمصانع التي تعمل بالديزل والمزارع والارتقازات.. فإلى الحصيلة:

استطلاع / عبدالكريم المدي

إغلاق المنافذ ناقوس خطر وخلال أسبوع ستنفذ كثير من المخازن

قال الأخ محمد الرادعي- تاجر جملة مواد غذائية ووكيل لعدد من المنتجات المستوردة: الوضع صعب وإغلاق ميناء الحديدة معناه إغلاق لتدفق كل المواد الغذائية التي ستنفذ من المخازن خلال أسابيع قليلة، أو قل أيام قليلة، كما سيؤدي إلى إغلاق عدد من المصانع وتصحر المزارع نتيجة لعدم وجود ديزل للبيئات والمولدات الكبيرة التي تقوم برفع المياه للمزارع، وهذا سيضاعف من الكارثة وسيرفع الطلب على المواد الغذائية والخضروات التي كانت بلداً تحقق اكتفاء ذاتياً فيها، كما سيضاعف من الطلب على الحبوب، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وتسريح عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون لدى الشركات والمؤسسات والمصانع والمزارع وغيرها.

وقال: هناك مخازن ستكون فارغة بعد أسبوع من اليوم وهي مخازن لمواد غذائية، خاصة وأن الطلب عليها زاد بسبب مخاوف المواطنين وتجار التجزئة من اختفائها أو ارتفاع أسعارها أكثر من الأسعار الحالية، وهذا في الحقيقة ناقوس خطر ومصدر خوف للجميع، نحن كتجار متضررون منه كثيراً وسيؤدي إلى إفلاس كثير من التجار والمؤسسات، كما سيؤدي إلى مجاعة، وليس ذلك فحسب بل إن انعدام الديزل عقد نقل وتوزيع المواد الغذائية لدى الجميع، وفي حال وجد فأسعاره مضاعفة، وهذه تعكس نفسها على رفع أسعار جميع المواد الغذائية لأن النقل عنصر مهم.

إغلاق ميناء الحديدة قتل عمداً ولا بد من تحرك واسع

قال المستشار في العلاقات والمنازعات الدولية ثابت حسين الحاشدي: الجمهورية اليمنية.. دولة عربية وعرضي في الأمم المتحدة وذات سيادة مثلها مثل أي دولة، وبدون سابق إذار تم الاعتداء عليها من قبل دولة عربية وجارة، حشدت الشوهد واستعانت باليهود لتدميرها ومحاصرتها وقتل شعبها طيلة عامين ونصف العام.. وهذا العدوان والحصار الجائر الذي كان آخره إغلاق كافة المنافذ وفي مقدمتها وأهمها ميناء الحديدة، كارثي وجريمة متكاملة الأركان بحق الإنسانية، لأنه يعني تجويعاً وقتلاً للشعب اليمني حيث سينفكس على الزراعة والتجارة والإنتاج والنقل والاقتصاد عامة سيما وأن البلاد تعتمد على احتياجاتها الأساسية من الخارج وكذا على الزراعة، وهناك معلومات تقول إن مخازن الغذاء لعدد كبير من التجار ستكون فارغة خلال النصف الأول من شهر ديسمبر القادم، أضف إلى ذلك أن المزارع ستتحول إلى صحارى بسبب انعدام الديزل الذي تعتمد عليه بشكل أساسي لري المحاصيل، وقد قمت مع أحد الأصدقاء بجولة على عدد من المزارع في المناطق المحيطة بالعاصمة صنعاء، وما سمعناه على لسان المزارعين مفرح، حيث أكدوا أن مزارعهم ستكون أراضي قاحلة جرداء بعد أيام، إذا لم يستطعوا الحصول على مادة الديزل لتشفيل



اليوميات وريها.

وهذا القرار السعودي الأخير المتمثل بإغلاق ميناء الحديدة يؤكد أن السعودية وطوال فترة العدوان لا تحمل قيماً إنسانية ولا تحترم القوانين الدولية وميثاق الأمم، وإجرامها قد تعدى كل القيم والمبادئ والأخلاق الإنسانية، وإغلاؤها الأخير للمنافذ لا يعود عن كونه قتلاً مع سبق الإصرار والترصد للإطفال والنساء والمدنيين، من خلال منع دخول الدواء والغذاء لهم، إلى جانب حرمان الملايين من مصادر رزقهم وميراثهم التي يعتمدون عليها في معيشتهم..

كما أن إغلاق المنافذ ضاعف من أوجاع اليمنيين وانهيار اقتصادهم ورفع نسبة الوفيات بسبب انعدام الغذاء والدواء، الأمر الذي فاقم من انتشار الأوبئة مثل الكوليرا، والدفتيريا.. ولاأسف الشديد أن هذا يحدث أمام مرأى وسموع من العالم بل وبمباركة منه ومن كبرى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية. وفي حال استمر هذا الوضع والإغلاق لميناء الحديدة، ستكون - لا سمح الله - أمام كارثة إنسانية لم ولن تعرف البشرية مثيلاً لها.

جريمة حرب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومن حق جيشنا ولجاننا الرد

قصيرة وقد حذرت الأمم المتحدة من نفاذ مخزونها خلال شهر وعشرة أيام من الإغذية والأدوية وأن هذا البلد سيتعرض لساو كارثة إنسانية من صنع (ال سعود) كما أن انعدام المشتقات النفطية وخاصة الديزل سيؤدي إلى وقف مضخات مياه الشرب وإلى تهايم وباء الكوليرا الذي كان للسعودية دور كبير في نشره من خلال الحصار وتدمير آبار المياه وشبكات الصرف الصحي.



قال الدكتور عادل غنيمه- الباحث والاستاذ المساعد في كلية التجارة - جامعة صنعاء: إغلاق المنافذ اليمنية من موانئ ومطارات أمام حركة التجارة ودخول الإغذية التي تستورد اليمن ما نسبته 90% من احتياجاتها من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية وأدوية يعني أن اليمن تواجه حرب إبادة وهذه تعتبر من الجرائم ضد الإنسانية، وفي هذا السياق نقول لدول التحالف وعلى رأسها السعودية إن فشلكم العسكري في اليمن لا يبيح لكم حصار شعب بكامله وخاصة سكان المحافظات الشمالية الذين يتهمون نسبة 80% من مجموع سكان اليمن، وهذا الإجراء لن يصمت أمامه الشعب اليمني الذي من حقه الدفاع عن نفسه طبقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز استخدام القوة للدفاع عن النفس.. ودول التحالف وبالذات السعودية تعلم أن المخزون الغذائي من الحبوب سيتهمي خلال فترة



دور كبير في نشره من خلال الحصار وتدمير آبار المياه وشبكات الصرف الصحي. أما الحل، فهو باعتقادي من خلال قيام العديد من جهات الاختصاص بواجباتها على أكمل وجه، وبكذا مواصلة الجيش واللجان الشعبية ذلك مواقع العدو وأذانه، وليس أمام اليمن بجيشها ولجانها الشعبية وقواتها سوى الرد بقوة من خلال ضرب موانئ السعودية ودول التحالف حتى تنصاع الرياض وأبو ظبي لوقف مغامرات حكاهما الطفولين قليلي الخبرة السياسية والعسكرية بالعواقب الوخيمة على اقتصاديات بلدانهم حال تم اللجوء للخيارات الاستراتيجية بتدمير موانئهم ومطاراتهم ومشتاتهم الاقتصادية والبادئ اظلم طالما استمر الحقد الهوابي واستمر الحصار الذي يمثل حرب إبادة ضد الشعب اليمني حسب الوصف الأممي والنداءات المتكررة والعاجزة للسعودية ودول التحالف بفتح المنافذ ورفع الحصار كلياً وليس جزئياً.

قالت دراسة عن المجاعة مولتها الولايات المتحدة، إن آلاف اليمنيين يمكن أن يموتوا يومياً إذا لم يرفع التحالف الذي تقوده السعودية حصاره عن موانئ البلاد. وجاء التحذير بعد يوم من قول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن 2,5 مليون شخص في مدن اليمن المزدحمة لا يمكنهم الوصول إلى مياه نقية مما يزيد مخاطر انتشار مرض الكوليرا. وقالت شبكة نظم الإنذار المبكر من المجاعات، التي استخدمت مقياس (أي.جي.سي) المكون من خمس نقاط والمعترف به دولياً لتصنيف درجات الأمن الغذائي: إنه حتى قبل الحصار كان هناك 15 مليون شخص في "أزمة" (الدرجة 3 على المقياس) أو أسوأ..

دراسة أمريكية تحذر من وفاة الآلاف يومياً جوعاً

"لذلك فإن إطالة أمد إغلاق الموانئ الرئيسية يهدد بتدهور لم يسبق له مثيل في الأمن الغذائي ليصل إلى درجة المجاعة (الدرجة 5 على المقياس) في مناطق شاسعة من البلاد". وتابعت قائلة: إن الوصول إلى حالة المجاعة مرجح في العديد من المناطق خلال ما بين ثلاثة وأربعة أشهر إذا ظلت الموانئ مغلقة وبعض المناطق التي يصعب الوصول إليها مهددة بخطر أكبر. وفي مثل هذه الحالة سيدفع نقص الغذاء، والوقود والأسعار لارتفاع وسيؤدي نقص الدواء، إلى زيادة انتشار أمراض تهدد الحياة. هذا وانتقد إيجلاندرئيس المجلس النرويجي للاجئين أمريكا وبريطانيا، وكتب على تويتر قائلاً: "أمام الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من حلفاء السعودية أسابيع فقط لتجنب التسبب في مجاعة ضخمة.. أرفعوا الحصار الآن".

هذا يعني أن ملايين اليمنيين لم يعد يتوافر لهم ماء نظيف وشبكات صرف صحي في بلد يعاني أصلاً من أسوأ انتشار لمرض الكوليرا في عصرنا. وقال بيرت في البيان: إن القيود المفروضة حالياً على دخول الشحنات التجارية والإنسانية تهدد بجعل الأوضاع الإنسانية الصعبة أصلاً أكثر سوءاً للشعب اليمني.. وقد سمعنا تحذيرات واضحة من الأمم المتحدة بشأن خطر حدوث مجاعة في اليمن. وأضاف: إننا ندعو كافة الأطراف إلى ضمان توفير معابر فورية لدخول الإمدادات التجارية والإنسانية لمنع تعرض ملايين المدنيين لمجاعة وانتشار الأمراض. وتابع: كما ندعو لإعادة فتح ميناء الحديدة فوراً واستئناف طيران الأمم المتحدة إلى مطاري صنعاء وعدن، وفق ما دعا إليه بوضوح تصريح صدر عن وزارة الخارجية البريطانية يوم 15 نوفمبر.. إن حظر الرحلات الجوية المدنية يتسبب بمشاكل لموظفي الإغاثة الإنسانية، بمن فيهم البريطانيون، الراغبون بدخول اليمن والخروج منه. وأكد اليستر بيرت أن التوصل لحل سياسي هو السبيل الوحيد لإحلال الاستقرار في اليمن على المدى الطويل.. لهذا السبب تظل الأولوية لمبادرات السلام.



بريطانيا تطالب بإنهاء معاناة الشعب اليمني

قال وزير شؤون الشرق الأوسط، اليستر بيرت، إن الحكومة البريطانية قلقة حيال الوضع الإنساني في اليمن، وأثر القيود التي فرضت مؤخراً على ما يعتبر أصلاً أسوأ أزمة إنسانية في العالم وأكبر انتشار لمرض الكوليرا. ولفت بيرت في بيان نشرته الخارجية البريطانية، إلى أن بريطانيا تدرّك خطر التدهور الشديد بالوضع الإنساني في حال عدم رفع هذه القيود سريعاً، وندعو كافة الأطراف إلى ضمان السماح فوراً بوصول الإمدادات التجارية والإنسانية عبر كافة معابر اليمن البرية والجوية والبحرية. وشدد على أنه من الضروري إتاحة وصول الإمدادات التجارية والإنسانية من مواد غذائية ووقود وأدوية إلى المحتاجين إليها من الشعب اليمني، وخصوصاً حيث يعيش 70% من المحتاجين للمساعدة. وأشار بيرت إلى أنه حتى قبل فرض القيود الحالية، كان في اليمن 21 مليون إنسان بحاجة لمساعدات إنسانية، و7 ملايين على وشك المجاعة.. حيث إن 90% من المواد الغذائية في اليمن مستوردة من الخارج، وثلاثة أرباعها تصل عبر ميناء الحديدة وميناء الصليف، وليس في اليمن أي موانئ أخرى يمكنها استقبال هذه الكميات الكبيرة من الواردات. وتقول المنظمات غير الحكومية في اليمن: بالفعل إن شبكات المياه والمجاري في المدن الكبيرة توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود..